المبحث الثاني

دليل التركيب عند المعتزلة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شرح دليل التركيب عند المعتزلة.

المطلب الثاني: وجه استدلال المعتزلة بدليل التركيب على نفي الصفات عن الله تعالى..

المبحث الثاني

دليل التركيب عند المعتزلة

تقدّم معنا أنّ للمعتزلة على نفي صفات الله تعالى حُجّتَيْن: حجّة الأعراض، وحجة التركيب[1].

وعرفنا فيما مضى أنّ دليل الأعراض وحدوث الأجسام هو الحجّة المشهورة عند المعتزلة في نفي الصفات[2].

أمّا حجّة التركيب، أو دليل التركيب: فإنّه أحد مسلكَيْ المعتزلة في تعطيل الباري جلّ وعلا عن صفاته.

فنفي التركيب عند المعتزلة: دليلٌ على نفي الصفات[3].

ونفي الصفات عندهم، يُسمّى توحيداً. .

والتوحيد هو أشهر أصول المعتزلة الخمسة؛

إذ للمعتزلة أصول خمسة تجمعهم، ولا يُسمّى معتزلياً من لم يقل بها كلها.

وهذه الأصول هي: التوحيد، والعدل، والمنزلة بين المنزلتين، وإنفاذ الوعيد، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[4].

فمن أتى بهذه الأصول مجتمعة، فهو معتزليّ، ومن أخلّ بأحدها أو

(١) انظر ١/ ٣٦٥ من هذه الأطروحة.

(٢) انظر ١/٣٤٧ من هذه الأطروحة.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٨/ ١٢٣. وشرح حديث النزول له ص١٣.

(٤) انظر: فضل الاعتزال لعبد الجبّار ص٦٤. ومقالات الإسلاميّين لأبي الحسن الأشعري ١/ ٣٣٨.

بعضها حُرِم اسم الاعتزال عندهم.

يقول أبو الحسين الخيّاط[1]: «وبشرٌ كثيرٌ يوافقونا في التوحيد، ويقولون بالجبر[2]. وبشرٌ كثيرٌ يوافقونا في التوحيد والعدل، ويخالفونا في الوعد والأسماء والأحكام[3]. وليس يستحق أحدٌ منهم اسم الاعتزال، حتى يجمع القول بالأصول الخمسة: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فإذا كملت في الإنسان هذه الخصال الخمس، فهو معتزليّ»[4].

وهذه الأصول الخمسة مقدّمة عند المعتزلة على النصوص الشرعية، بله حاكمة عليها؛ فما عارضها منها رُدّ..

والذي يهمنّا من هذه الأصول، هو الأصل الأول؛ التوحيد؛ الذي يعني عند أصحابه نفي الصفات.

ومرّ أنّ إثبات الصفات عند المعتزلة يقتضي التركيب..

ويُعلّلون ذلك: بأنّ الموصوف مُركّب. والتركيب من خصائص الأجسام. والأجسام حادِثة. والله ليس جسماً...

ولكي يُفهم دليل التركيب عند المعتزلة، لا بُدّ من شرحه، وبيان وجه استدلالهم به على نفي الصفات عن الله تعالى..

وهذا ما سأفعله ـ إن شاء الله تعالى ـ في المطلبين التاليَيْن..

---

(١) تقدمت ترجمته ١/ ٣٦٢.

(٢) يريد بهم الجهمية.

(٣) يريد بهم الخوارج.

(٤) الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد للخيّاط ص١٨٨ـ ١٨٩.

وقد نقل عنهم هذا الحكم: المسعودي في مروج الذهب ٢/ ١٧٤. وأبو الحسن الأشعري في مقالات الإسلاميّين ١/ ٣٣٨.

المطلب الأول

شرح دليل التركيب عند المعتزلة

لم يلقَ دليل التركيب ما لاقاه دليل الأعراض وحدوث الأجسام من اهتمام عند المعتزلة..

ويرجع ذلك إلى كون دليل الأعراض وحدوث الأجسام هو الحجّة المشهورة في نفي الصفات عندهم..

فكُتُبُ المعتزلة لم تُطِل النَّفَس في شرح دليل التركيب، ولم يهتّم أصحابها في الوقوف عنده كثيراً..

لذلك واجهتني بعض الصعوبات في شرحه، وتكّبدتُ بعض المشاقّ في إيضاحه؛ فحاولت تلفيق ما تفرّق، وتجميع ما تشتّت، وتوجيه ما رأيته من صميم الدليل، ليتوافق مع مجموع الكلام، وينسجم مع مسبوكه..

كلّ ذلك رغبةً منّي في إظهار دليل التركيب عند المعتزلة في صورة واضحة..

وهذا استلزم منّي تتبّع المعتزلة في الخطوات التالية:

أولاً ـ تقسيم الوجود إلى قديم، وحادثٍ عند المعتزلة:

المعتزلة من المتكلّمين..

وطريقة المتكلّمين في تقسيم الوجود إلى قديمٍ، وحادثٍ معلومة.

يقول عبد الجبار المعتزلي[1] مُعرّفاً القديم، بعد أن ذكر قسمَيْ

(١) تقدمت ترجمته ١/١٤٦.

الموجود: «إنّ القديم في أصل اللغة: هو ما تقادم وجوده.. وأما في اصطلاح المتكلّمين: فهو ما لا أول لوجوده. والله تعالى هو الموجود الذي لا أوّل لوجوده، ولذلك وصفناه بالقديم»(١).

فعُلِم أنّ مرادهم بالقديم: الله تعالى.

ثانياً ـ طريقة إثبات القديم عند المعتزلة:

سلك المعتزلة في إثبات القديم ـ تعالى ـ طريقة الاستدلال بالمحدَث على القديم..

ومُلخّص هذه الطريقة:

ـ أنّ الموجودات لا تخلو: إمّا أن تكون قديمة، أو مُحدَثة.

ـ والله تعالى لو لم يكن قديماً، لكان مُحدَثاً؛ لتردّد الموجود بين هذين الوصفين، ولافتقار المُحدَثات إلى صانعٍ قديم..

يقول عبد الجبار المعتزلي: «إنّه تعالى لو لم يكن قديماً، لكان محدَثاً؛ لأنّ الموجود يتردّد بين هذين الوصفَيْن. فإذا لم يكن على أحدهما، كان على الآخر لا محالة. فلو كان القديم تعالى مُحدَثاً، لاحتاج إلى مُحدِث، وذلك المُحدِث: إمّا أن يكون قديماً، أو مُحدَثاً. فإن كان مُحدَثاً، كان الكلام في مُحدِثه كالكلام فيه. فإمّا أن ينتهي إلى صانعٍ قديم على ما نقوله، أو يتسلسل إلى ما لا نهاية ولا انقطاع من المُحدِثين ومُحدِثي المُحدِثين. وذلك يُوجب أن لا يصحّ وجود شيء من هذه الحوادِث. وقد عُرِف خلافه»(٢).

---

(١) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص١٨١. وانظر: الانتصار والردّ على ابن الراوندي للخياط ص٣٦. والشامل في أصول الدين للجويني ص٢٥١.
(٢) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار المعتزلي ص١٨١.

وهكذا لو افتقر القديم إلى مُحدث، للزم التسلسل إلى ما لا نهاية ولا انقطاع من المُحدِثين ومُحدِثي المُحدِثين. وهذا لا يصحّ. أو انتهى إلى إثبات صانع قديم، وهو المطلوب[1].

فعُلِمَ أنّ الله هو القديم، وما سواه مُحدَث[2].

ثالثاً ـ القِدم أخصّ وصفٍ لله تعالى عند المعتزلة..

أخصّ وصف الربّ عند المعتزلة، هو القِدَم.

وهذا الاعتقاد يعمَ طائفة المعتزلة جميعها..

يقول الشهرستاني[3]: «والذي يعمّ طائفة المعتزلة من الاعتقاد: القول بأنّ الله تعالى قديم، والقِدَم أخصّ وصف ذاته»[4].

ويُفهم من قول المعتزلة: أخصّ وصفِ الربِ القِدَمُ: نفي قِدَم ما سواه.

فالله هو القديم وحده، وما سواه فهو مُحدَث[5].

ففُهِمَ ـ في الظاهر ـ أنّ مرادهم نفي وجود ذوات مع الله في الأزل.

ولكن ليس هذا مُرادهم الحقيقيّ، بل يُريدون نفي صفاته جلّ وعلا؛ فمن أثبت له صفةً قديمة، فقد جعل له شريكاً يُماثله في القِدَم ـ

---

(١) انظر المصدر نفسه.

(٢) انظر: الانتصار والردّ على ابن الراوندي للخياط ص ٣٦. والمختصر في أصول الدين لعبد الجبار ص١٦٩.

(٣) تقدمت ترجمته ١/١٤٢.

(٤) الملل والنحل للشهرستاني ص٤٣ـ ٤٤. وانظر الشامل في أصول الدين للجويني ص٢٥١ـ ٢٥٢.

(٥) انظر: الانتصار والردّ على ابن االراوندي للخياط ص٣٦. والمختصر في أصول الدين لعبد الجبار ص١٦٩.

بزعمهم.

وهذا الكلام ليس موضعه هاهنا، بل في المطلب التالي بإذن الله..

رابعاً ـ قولنا عن الله تعالى: إنّه واحدٌ؛ يعني عند المعتزلة أنّه قديمٌ:

ينفي المعتزلة «الثاني» عن الله عزّ وجل(١).

ويُسمّون هذا إثباتاً لوحدانيّته جلّ وعلا..

ومُرادهم بالوحدانيّة: إثبات اختصاص الربّ تبارك وتعالى بصفةٍ لا يُشارِكه فيها غيره، وهذه الصفة هي: القِدَم..

فإذا قالوا: الله تعالى واحدٌ، لا ثاني له يُشاركه في أخصّ وصفٍ له، فمُرادهم أنّه جلّ وعلا قديم..

يقول عبد الجبار المعتزلي: «اعلم أنّ الواحد قد يُستعمل في الشيء، ويُراد به أنّه لا يتجزّأ ولا يتبعّض؛ على مثل ما نقوله في الجزء المنفرد أنّه جزء واحد، وفي جزء من السواد والبياض أنّه واحد.

وقد يُستعمل ويُراد به أنّه يختصّ بصفةٍ لا يُشاركه فيها غيره؛ كما يُقال: فلانٌ واحدُ زمانه.

وغَرَضُنَا إذا وصفنا الله تعالى بأنّه واحدٌ: إنما هو القسم الثاني؛ لأنّ مقصودنا مدح الله تعالى بذلك، ولا مدح في أنّه لا يتجزّأ ولا يتبعّض، وإن كان كذلك؛ لأنّ غيره يُشاركه فيه. إذا ثبت هذا، فالمخالف في المسألة لا يخلو؛ إمّا أن يقول: إنّ مع الله قديماً ثانياً يُشاركه في صفاته. ولا قائل بهذا يقول..»(٢).

---

(١) انظر شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار المعتزلي ص١٨١.

(٢) شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص٢٧٧ـ ٢٧٨.

ونفي وجود قديم ثانٍ يقتضي أنّ القِدَم أخصّ وصف لله؛ إذ لا يُشاركه في هذه الصفة غيره..

وهذا يعني أنّ معنى الواحد ـ عند المعتزلة ـ: القديم[1]؛ إذ القدم أخصّ وصفٍ لله تعالى ـ عندهم ـ كما تقدّم.

خامساً ـ القديم لا يتعدّد عند المعتزلة:

تقدّم أنّ القديم واحدٌ عند المعتزلة، بل إنّ معنى الواحد: القديم ـ كما مرّ.

وتعدّد القديم لا يجوز عند المعتزلة، بل القول بتعدّد القدماء كفرٌ بإجماعهم[2].

وليس المراد الحقيقيّ عند المعتزلة من نفي تعدّد القدماء: نفيَ تعدّد الذوات، بل المراد نفيَ تَعدّد الصفات؛

فمن أثبت لله تعالى صفةً قديمة، فقد جعل له شريكاً يُماثله في القِدَم ـ بزعمهم.

وعلى هذا: فالواحد عند المعتزلة: غير مُركّب، بل هو بسيطٌ لا يتعدّد، فلا صفة له ـ بزعمهم.

وهذا سيتّضح في المطلب التالي بعون الله.

خلاصة الدليل[3]:

يتلخّص دليل التركيب عند المعتزلة بالآتي:

---

(١) انظر المصدر نفسه.

(٢) انظر: المواقف في علم الكلام للإيجي ص٢٧٨. وشرح المقاصد للتفتازاني ٤/ ٤٠.

(٣) ملاحظة: سيتضّح دليل التركيب عند المعتزلة أكثر في المطلب الثاني بإذن الله؛ عند توجيه اعتمادهم عليه في تعطيل الباري جلّ وعلا عن صفاته العُلا..

(١) ـ الوجود ينقسم إلى قديمٍ، ومُحدَث عند المعتزلة.

(٢) ـ الله تعالى هو المُراد بالقديم عند المعتزلة.

(٣) ـ القِدَم أخصّ وصفٍ لله تعالى عند المعتزلة.

(٤) ـ القديم واحدٌ لا يتعدّد عند المعتزلة.

(٥) ـ تعدّد الصفات يُنافي التوحيد، وهو تركيبٌ عند المعتزلة.

فالمعتزلة إذاً استدلوا بحدوث الأجسام على الصانع القديم؛ إذ الأجسام مُحدَثة، والمحدَث لا بُدّ له من مُحدِث.

وبناءً على ذلك: فدليل التركيب عند المعتزلة يمكن أن يكون هكذا:

الوجود ينقسم إلى قديم ومُحدَثٍ.

فإن كان قديماً، فذاك.

وإن كان مُحدَثاً احتاج إلى فاعلٍ.

ولا بُدّ من الانتهاء إلى القديم، وإلا لزم الدور أو التسلسل.

فلزم إثبات القديم على التقديرين.

وهذا القديم واحدٌ لا يتعدّد.

والتعدّد يتنافى مع قِدَمه.

فلو تعدّد لكان مُركّباً.

والتركيب من خصائص الجسم.

والله ليس جسماً[1].

---

(١) انظر: الرسالة الأكملية فيما يجب لله من صفات الكمال لابن تيمية ص٤. ودرء تعارض العقل والنقل له ١/٣٠١، ٨/١٦٩.

المطلب الثاني

توجيه استدلال المعتزلة

بدليل التركيب

على نفي صفات الله تعالى

علمنا ممّا سبق أنّ المعتزلة قسّموا الوجود إلى قديمٍ وحادِث . .

فالقديم عندهم: هو الله تعالى، والحادِث: هو ما سواه . .

وقد اعتبروا القِدَم أخصّ وصفٍ لله تعالى . .

واشترطوا في القديم أن يكون واحداً؛ بل زعموا أنّ القديم، والواحد اسمان لمعنى واحد . .

فالواحد عندهم هو: الوصف الذي يختصّ بالله، ولا يُشاركه فيه غيره . .

وهذا المعنى ينطبق على وصف القِدَم عندهم . .

فالقديم واحد لا يتعدّد . .

وإن تعدَّد صار مُركَّباً . .

والقديم لا يكون مُركَّباً . .

و« مقصود المعتزلة من قولهم: إنّ أخصَّ وصفِ الربّ القِدَمُ: أن لا يُثبتوا له صفة قديمةً؛ لامتناع المشاركة في أخصّ وصفه»[1].

---

(١) الاستغاثة لابن تيمية ص١٥٧. وانظر: الملل والنحل للشهرستاني ص٤٤ـ ٤٥. ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٩/ ٣٧٧.

فالله تعالى عندهم «لا يستحقّ هذه الصفات لمعانٍ أصلاً، والبتّة»[١].

وقد زعم المعتزلة أنّ إثبات الصفات لله تعالى، يلزم منه إثبات قدماء مع الله[٢]؛ فلو كان لله ـ تعالى ـ صفات قديمة، لكان القديم ـ بزعمهم ـ أكثر من واحد[٣]، ولو شاركت الصفة ـ عندهم ـ الموصوف في القدم، لكانت مثله[٤].

أي: لو أنّ الصفات شاركته في القِدَم الذي هو أخصّ وصفه جلّ وعلا، لشاركته في الإلهيّة؛ فكانت آلهة مِثله بزعمهم[٥].

فـ« القِدَم أخصّ أوصاف الإله، والكاشف عن حقيقته. فلو اشتركت الصفات فيه، لكانت آلهة»[٦].

و« بالقِدَم يُعرف تميّزه ـ تعالى ـ عن غيره، فلو شاركته الصفات في القِدَم، لشاركته في الإلهيّة؛ فيلزم من القول بها، القول بالإلهيّة»[٧].

يحكي التفتازاني[٨] مذهبهم في ذلك، فيقول ـ بعد أن نقل إنكار المعتزلة لإثبات صفات أزليّة قديمة قائمة بذات الله تعالى: « . . وإن كانت قديمة: فقد شاركت الذات في القِدَم والوجوب بالذات ونفي الأوليّة.

---

(١) شرح الفرذاذي على شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار المعتزلي مخطوط ـ لوحة رقم٤٨.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٢/ ٤٨٢. ودرء تعارض العقل والنقل له ٥/ ٣٦. والرسالة التدمريّة له ص ١١٧.

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٢/ ١٣٠. وكتاب الصفدية له ٢/ ٢٢٧ـ ٢٢٨.

(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٤٦.

(٥) انظر الملل والنحل للشهرستاني ص٤٥: فقد نقل عنهم ذلك وهو يحكي معتقدهم.

(٦) شرح المقاصد للتفتازاني ٤/ ٨٣؛ فقد نقل مذهب المعتزلة في ذلك.

(٧) شرح المقاصد للتفتازاني ٤/ ٨٣؛ فقد نقل مذهب المعتزلة في ذلك.

(٨) تقدمت ترجمته ١/ ١٦٢.

فهي آلهة أخرى؛ فإنّ القِدَم أخصّ وصف القديم، والاشتراك في الأخصّ يُوجب الاشتراك في الأعمّ»[1].

وتفسير قولهم هذا: أنّ الشيء إذا كانت له صفات بعد كونه ذاتاً، وكانت تلك الصفات قديمة ـ وقد عُرِف أنّ الذات قديمة، فإثبات هذه الصفات القديمة للذات القديمة يؤدّي إلى تعدّد القديم ـ بزعمهم.

ويُطبّقون هذا على الله تعالى، فيقولون: قد عُرِف أنّ القِدَم أخصّ وصفٍ للألوهيّة. فمن أثبت الصفات، فإنّما أثبت تعدّد الإله. وتعدّد الإله باطلٌ: أي لو شاركته الصفات في القِدَم لشاركته في الألوهيّة..

وبناءً على هذا: فقد سمّى المعتزلة من أثبت لله تعالى صفةً قديمة: مُمثّلاً؛ لأنّ القِدَم هو أخصّ وصف الإله عندهم ـ كما تقدّم؛ «فمن أثبت لله صفةً قديمةً، فقد أثبت له مِثلاً قديماً، فيُسمّونه مُمثّلاً بهذا الاعتبار»[2].

وإثبات صفة قديمة، يجعل القديم ـ عند المعتزلة ـ أكثرَ من واحد؛ أي يكون مُركّباً؛ فـ« لو كان موصوفاً بصفات قائمة بذاته، لكانت حقيقة الإلهيّة مُركّبة من تلك الذات والصفات»[3].

والتركيب يستلزم الافتقار، ويدلّ على الحدوث بزعمهم[4].

---

(١) شرح المقاصد للتفتازاني ٤/١٩٩. وانظر المصدر نفسه أيضاً ٤/٢٤٥.

(٢) الرسالة التدمرية لابن تيمية ص١١٧. وانظر درء تعارض العقل والنقل له ٥/٤٦.

(٣) شرح المقاصد للتفتازاني ٤/٨٣؛ فقد نقل مذهب المعتزلة في ذلك. وانظر أيضاً شرح الفرذاذي على شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار المعتزلي ـ مخطوط ـ لوحة رقم ٣٩؛ فقد اتّهم الشارح الأشعريّة أنّهم يُثبتون مع الله تعالى قدماء كثيرين.

(٤) انظر المصدر نفسه.

وهذا مُشابهٌ لمعتقد المتفلسفة في الواجب والممكن؛ أنّ الممكن مُركّب مفتقرٌ إلى أجزائه، والواجب لا يكون كذلك.

وقد تفطّن لهذا التشابه، كلّ من الشهرستاني(١)، والغزالي(٢)؛ فسجّلاه في كتبهم..

يقول الشهرستاني: « وقالت الفلاسفة: واجب الوجود بذاته لا يجوز أن يكون أجزاء كمية، ولا أجزاء حدّ قولاً، ولا أجزاء ذات فعلاً ووجوداً. وواجب الوجود لن يُتصوّر إلا واحداً من كلّ وجه؛ فلا يتصوّر ولا يتحقّق موجودان كلّ واحد منهما واجب بذاته..

ووافقهم المعتزلة على ذلك، غير أنّهم مختلفون في التفصيل»(٣).

وبنحو قوله قال الغزالي(٤).

واختلاف المتفلسفة والمعتزلة في التفصيل قد وَضُح بحمد الله؛

فأولئك زعموا أنّ الواجب لا يتبعّض ولا يتجزّأ؛ لأنّ ذلك تركيب، وهو من خصائص الممكن.

وهؤلاء زعموا أنّ القديم لا يتعدّد؛ لأنّ تعدّده تركيب، وهو من خصائص المحُدَث..

وعلى هذه المزاعم بنت كلتا الطائفتين معتقدهم في صفات الله تعالى..

***المعتزلة وافقوا المتفلسفة أيضاً على تسمية تعطيل الله تعالى عن**

---

(١) تقدمت ترجمته ١/١٤٢.

(٢) تقدمت ترجمته ١/١٥٦.

(٣) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٩٠ ـ ٩١.

(٤) انظر المنقذ من الضلال للغزالي ص ١٠٧.

صفاته توحيداً:

تقدّم أنّ المتفلسفة سمّوا نفي الصفات توحيداً[1].

وقد أشبه المعتزلةُ المتفلسفةَ في ذلك أيضاً؛ فسمّوا تعطيل الله تبارك وتعالى عن صفاته العُلا توحيداً..

فالتوحيد عند المعتزلة: «هو نفي الصفات نفياً يستلزم التعطيل والإشراك»[2].

و«التوحيد»: هو أحد أصول المعتزلة، بل الأصل الأول الأشهر من أصولهم الخمسة التي يدور عليها معتقدهم ككلّ؛ فهو لبّ مذهبهم، وأسُّ نحلتهم..

وهم يُسمّون أنفسهم أهلَ التوحيد[3]، وكان الأجدر بهم أن يُسمّوا أنفسهم: أهلَ التعطيل.

---

(١) تقدّم ذلك ص ١١٩ من هذا الجزء.

(٢)مجموع فتاوى ابن تيمية ٧/ ٤٩٣. وانظر من كتب ابن تيمية أيضاً: المصدر نفسه ٨/ ٢٥٨، ١١/ ٤٨٤، ١٤/ ١٨١. والاستقامة ٢/ ٢١٦ والفتاوى المصرية ٥/ ٨٥، ٦/ ٥٥٩، ٦٤٣. ودرء تعارض العقل والنقل ٢/ ١٤٩، ٨/ ١٥٦ والفتاوى العراقية ص ٢٦٨. ومنهاج السنة النبوية ٢/ ١٤٣ والفرقان بين الحق والباطل ص ٦٥ ونقض أساس التقديس ـ مطبوع ـ ١/ ١٣٢. والرسالة التدمرية ص ١١٨. ومقدمة في أصول التفسير ص ١٠٩.

(٣) انظر: الانتصار والردّ على ابن الراوندي الملحد للخياط ص ١٢٨. ونقض أساس التقديس لابن تيمية ـ مطبوع ـ ١/ ١٣٢. وابن التومرت خير شاهد على ذلك؛ فقد كان على مذهب المعتزلة في نفي الصفات، ولقّب أصحابه بالموحّدين. (انظر من كتب ابن تيمية: شرح العقيدة الأصفهانية ص ٢٣. ومجموع الفتاوى ١١/ ٤٨٥ ـ ٤٩١ ودرء تعارض العقل والنقل ٥/ ٢٠ ومقدمة في أصول التفسير ص ١٠٩. ونقض أساس التقديس ـ مطبوع ١/ ٤٦٥ ـ ٤٧٥، ٤٧٨ ـ ٤٨٧).

* وقد عُرِف سرّ تسمية المعتزلة تعطيلَ الصفات توحيداً؛ وهو نفي تعدّد القديم.

وتوضيح ذلك مرّ سابقاً، وأذكره هنا مختصراً؛ وهو: أنّ القديم لو اتّصف بالصفات، لكان معه قدماء منذ الأزل ـ على حدّ زعم المعتزلة ، فوحّدوه بنفي الصفات عنه.

فنفي الصفات «هو السبيل الوحيد إلى القول بإفراد الله بالقِدَم» كما زعم عبد الجبّار المعتزلي [1] في كتابه المغني[2].

* وأوّل من عُرِف عنه تعطيل الصفات لئلا يتعدّد القديم ـ من المعتزلة: واصل بن عطاء الغزّال [3] الذي كان يقول: «من أثبت معنىً وصفةً قديمة، فقد أثبت إلهين»[4].

ولكنّ مقالته هذه لم تكن نضيجة في بدئها عند المعتزلة ـ على حدّ قول الشهرستاني، لكنّهم ـ أعني المعتزلة ـ بعد مطالعة كتب الفلاسفة الأقدمين، واحتكاكهم بالمتفلسفة المعاصرين لهم، تبلورت فكرة تعطيل الصفات خشية تعدّد القدماء ـ على حدّ زعم أصحابها ـ وأُلبست ثوباً جديداً، أُطلق عليه اسم «التوحيد»[5].

ونفي الصفات، مع تنوّع العبارات في النفي: ممّا يجمع فرق المعتزلة جميعها...

---

(١) تقدّمت ترجمته ١/ ١٤٦.
(٢) انظر المغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار المعتزلي ٤/ ٣٤١.
(٣) تقدّمت ترجمته ١/ ٣٦٥.
(٤) نقل ذلك عنه الشهرستاني في الملل والنحل ص ٤٦.
(٥) انظر الملل والنحل للشهرستاني ص ٤٦ ـ ٤٧.

فممّا يجمعها: «نفيها كُلّها عن الله عزّ وجلّ صفاته الأزليّة، وقولها بأنّه ليس لله علمٌ، ولا قدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولا بصر، ولا صفة أزليّة. وزادوا على هذا بقولهم: إنّ الله تعالى لم يكن له في الأزل اسمٌ ولا صفةٌ»[1].

وعلّلوا هذا النفي بقولهم: «لو شاركته الصفات في القِدَم الذي هو أخصّ الوصف، لشاركته في الإلهيّة»[2].

*** أمّا موقفهم التفصيليّ من صفات الله تعالى [3]، فهو على النحو التالي:**

١ـ يُرجع أبو الهذيل العلاف [4] جميع الصفات إلى صفة العلم والقدرة والحياة.

ولكن هذه الثلاث: إمّا أن تكون عين الذات، أو غيرها.

ولا يمكن أن تكون غير الذات ـ بزعمه؛ لأنّ ذلك يلزم منه التعددّ والكثرة في القدماء فلم يبق إلا أن تكون عين الذات على حدّ قوله..

لذلك نراه يقول: الله تعالى عالمٌ بعلمٍ هو: هو. قادرٌ بقدرة هي:

---

(١) الفرق بين الفرق للبغدادي ص ١١٤.

وقول البغدادي هذا، هو مآل أقوال الفرق كلّها في الصفات.

(٢) حكى عنهم هذا القول: الشهرستاني في الملل والنحل ص ٤٥.

(٣) انظر تفصيل ذلك في الكتب التالية: الانتصار والردّ على ابن الراوندي الملحد للخياط المعتزلي ص ١٠٨، ١٢٨، ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٨٥، ١٨٧. والمغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار المعتزلي ٤/١٢٩. ومقالات الإسلاميّين لأبي الحسن الأشعريّ ١/٢٢٧، ٢٥٤، ٣٢٥. والفرق بين الفرق للبغدادي ص ١١٤، ١٢٢ـ ١٢٣، ١٢٧. ونهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ١٩٢ ـ ١٩٤. والملل والنحل له ص ٤٤ ـ ٤٥، ٤٩ ـ ٥٠.

(٤) تقدّمت ترجمته ١/٣٤٨.

هو. حيّ بحياة هي: هو[1]:

أي أنّ علمه ذاته، وقدرته ذاته، وحياته ذاته [2]- سبحانه وتعالى عمّا يصفون.

٢ - أمّا واصل بن عطاء الغزّال [3] رأس المعتزلة: فقد كان يُصرّح بنفي الصفات كلّها، ويرى أنّ إثباتها شركٌ.

وقوله الذي تقدّم [4]: «من أثبت معنى وصفةً قديمة، فقد أثبت إلهين»[5]: شاهد على تعطيله الصفات؛ لأنّ إثباتها في نظره يؤدّي إلى الشرك.

وقد تبعه على هذا التعطيل الصريح فرقته[6].

ووافقه على هذا النفي البواح: أبو الحسين الخياط [7] الذي قال: «... فسد أيضاً أن يكون عالماً بعلمٍ قديم؛ لفساد قِدَم الاثنين»[8]، وعبد الجبّار المعتزلي [9] الذي جزم بأنّ نفي الصفات هو السبيل الوحيد إلى القول بإفراد الله تعالى بالقِدَم [10]. والله تعالى عند هؤلاء ليس له علمٌ،

---

(١) انظر المغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار المعتزلي ٤/ ١٢٩.
(٢) انظر الملل والنحل للشهرستاني ص ٤٩ - ٥٠.
(٣) تقدمت ترجمته ١/ ٣٦٥.
(٤) تقدّم ص ٣٦٥ من الجزء الأوّل.
(٥) نقله الشهرستاني في الملل والنحل ص ٤٦.
(٦) الواصليّة.
(٧) تقدمت ترجمته ١/ ٣٦٢.
(٨) الانتصار والرد على ابن الراوندي للخياط ص ١٧١.
(٩) تقدّمت ترجمته ١/ ١٤٦.
(١٠) انظر المغني في أبواب التوحيد والعدل لعبد الجبار ٤/ ١٢٩. وانظر أيضاً: الملل والنحل للشهرستاني ص ٤٦.

ولا قدرة، ولا حياة، ولا سمع، ولابصر، ولا صفة أزليّة.

٣ ـ طائفة من المعتزلة [١] قالت: إنّ الله عالم بذاته، أو لذاته. قادر بذاته، أو لذاته حيّ بذاته، أو لذاته. وأحياناً يضعون بدل «ذاته»: «نفسه» والمؤدّى واحد؛ فتصير هكذا: عالمٌ بنفسه، أو لنفسه.. إلخ[٢].

وبملاحظة القول الثالث، والقول الأول، نجد أنّ «الفرق بين قول القائل: عالمٌ بذاته لا بعلم [٣]، وبين قول القائل: عالمٌ بعلمٍ هو ذاته[٤]: أنّ الأول نفيُ الصفة، والثاني إثبات ذات هو بعينه صفة، أو إثبات صفة هي بعينها ذات»[٥].

وفي كلا القولين تعطيل للباري جلّ وعلا عن صفاته العُلا..

* ولا خلاف بين الأقوال الثلاثة؛ لوحدة مؤدّاها، وتطابق نتيجتها؛ فالثلاثة نتيجتها نفي الصفات عن الله تعالى، وتعطيله جلّ وعلا عن أن يُوصف بما وصف به نفسه، أو وصفته به رسله..

* والمعتزلة في هذه الأقوال يستندون إلى دليل التركيب ـ كما تقدّم؛ إذ اتّصاف الله تعالى بصفاته، يستلزم عند المعتزلة مُشاركته له ـ جلّ وعلا في القِدَم الذي هو أخصّ وصفه تباركت أسماؤه، وتقدّست صفاته، ولو شاركته الصفات في القِدَم لشاركته في الإلهية بزعمهم.

** وبعد: فهذا هو دليل التركيب عند المتفلسفة، والمعتزلة.

---

(١) منهم أبو علي الجبائي، وهشام الفوطي، وغيرهما.

(٢) انظر: الانتصار للخياط ص ١٠٨، ١٦٧، ١٨٧. وشرح المقاصد للتفتازاني ٤/ ٧٠.

(٣) وهو القول الثالث.

(٤) وهو القول الأول.

(٥) الملل والنحل للشهرستاني ص ٥٠.

وقد تبيّن كيف استدلّت به هاتان الفرقتان على تعطيل الربّ جلّ وعلا عن صفاته العُلا..

وقد أثاروا بعض الشبهات ـ وهي ليست في ذهن المؤمن الموحِّد شبهات ـ، التي بَنَوْها على شفا جُرُفٍ هارٍ، إلا أنّ هذه الشبهات انهارت بهم بسبب ردود شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عليها..

وهذه الردود ستأتي مفصّلةً ـ بعون الله تعالى ـ في الفصل التالي.